

والدقائق<sup>(١)</sup> التي هي ثمرة قرب القلب من الرب وانسه به واستغراقه في محبته ،  
 وذكره واستيلاء سلطان معرفته عليه ، والرب تبارك وتعالى وراء ذلك كله ،  
 منزله مقدس عن اطلاع البشر على ذاته أو أنوار ذاته ، أو صفاته أو أنوار صفاته ،  
 وإنما هي الشواهد التي تتوهم بقلب العبد كما يقوم بقلبه شاهد من الآخرة والجنة والنار  
 وما أعد الله لأهلها ، وهذا الذي وجدته عبد الله بن حرام يوم أحد لما قال :  
 « ما أجد ریح الجنة ! اني أجد ريحها دون أحد . ومن هذا قوله صلى الله عليه وسلم  
 « اذا مورتم برياض الجنة فارتعوا — قالوا وما رياض الجنة ؟ قال : — سلق  
 الذر » ومن قوله « ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة » فهو روضة  
 لأهل العلم والإيمان لما يقوم بقلوبهم من شواهد الجنة حتى كأنها لهم رأي عين ، وإذا  
 قصد المناق هنا لم يكن ذلك المكان في حقه روضة من رياض الجنة ، ومن هذا  
 قوله « الجنة تحت ظلال السيوف » فالعمل إنما هو على الشواهد ، وعلى حسب شاهد  
 العبد يكون عمله ، اه المراد منه

## أصول الفقه عند الظاهرية

وهي المسائل التي جعلها الامام ابو محمد علي بن حزم مقدمة لكتابه ( المحلى )

وعناوين المسائل من زيادة المنار

ما أخذ الاسلام ودلائله

﴿ مسألة ﴾ دين الاسلام اللازم لكل أحد لا يؤخذ الا من  
 القرآن ، أو مما يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إما برواية جميع  
 علماء الأمة عنه عليه السلام - وهو الاجماع - واما بنقل جماعة عنه عليه  
 السلام - وهو نقل الكافة - واما برواية الثقات واحدا عن واحد حتى

يبلغ اليه عليه السلام، ولا مزيد

قال تعالى ( وما ينطق عن الهوى ، ان هو إلا وحيٌ يُوحى ) وقال  
تعالى ( اتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء ) وقال  
تعالى ( اليوم أكملت لكم دينكم ) فان تعارض — فيما يرى المرء — آيتان ،  
أو حديثان صحيحان ، أو حديث صحيح وآية ، فالواجب استعمالهما جميعا ،  
لأن طاعتهما سواء في الوجوب ، فلا يحل ترك أحدهما للآخر مادامنا  
نقدر على ذلك . وليس هذا إلا بأن يستثنى الأقل معاني من الاكثر ،  
فإن لم يقدر على ذلك وجب الاخذ بالزائد حكما لانه متيقن وجوبه ، ولا  
يحل ترك اليقين بالظنون ، ولا إشكال في الدين ، قد بين الله دينه . قال تعالى  
( اليوم أكملت لكم دينكم ) وقال تعالى ( تبينا لك كل شيء )

الحديث المرسل والموقوف والضعيف

﴿ مسألة ﴾ والمرسل والموقوف لا تقوم بهما حجة ، وكذلك ما لم  
يروه إلا من لم يوثق بدينه وبحفظه . ولا يحل ترك ما جاء في القرآن أو  
صاح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لقول صاحب أو غيره ، سواء كان  
هو راوي ذلك الحديث أو لم يكن .

والمرسل هو ما كان بين أحد رواته وبين غيره أو بين الراوي وبين  
النبي صلى الله عليه وسلم من لا يعرف . والموقوف هو ما لم يبلغ به الى النبي  
صلى الله عليه وسلم .

برهان بطلان الموقوف قول الله عز وجل ( لئلا يكون للناس على  
الله حجة بعد الرسل ) فلا حجة في أحد دون رسول الله صلى الله عليه  
وسلم . ولا يحل لاحد ان يضيف ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

لانه ظن، وقد قال تعالى ( إن الظن لا يثبتني من الحق شيئاً ) وقال تعالى ( ولا تقف ما ليس لك به علم )

وأما المرسل<sup>(١)</sup> ومن في رواته من لا يوثق بدينه وحفظه — فلقول الله تعالى ( فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم ) فأوجب الله تعالى قبول نذارة النافر للتفقه في الدين، وقال تعالى ( يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين ) وليس في العالم الا عدل أو فاسق، فحرم الله تعالى علينا قبول خبر الفاسق فلم يبق الا العدل، فصح أنه هو الأمور بقبول نذراته

واما الجهول فلسنا على ثقة من انه على الصفة التي امر الله تعالى معها بقبول نذارته وهو التفقه في الدين. فلا يحل لنا قبول نذارته حتى يصح عندنا فقهره في الدين، وحفظه لما ضبط من ذلك، وبرأءه من الفسق، وبالله تعالى التوفيق

ولم يختلف احد من الامة في ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث الى الملوك رسولاً رسولاً واحداً الى كل مملكة يدعوهم الاسلام، وواحداً واحداً الى كل مدينة والى كل قبيلة — كصنعاء والجنند<sup>(٢)</sup>

(١) اي واما بطلان الاستدلال بالحديث المرسل الخ أي والحديث الضعيف  
(٢) الجنند بالتجريك مدينة باليمن كانت عاصمة أعظم ولاياتها الثلاث في صدر الاسلام. قال في معجم البلدان عند الكلام عليهما: وأعمال اليمن في الاسلام مقصورة على ثلاثة ولاية — فوال على الجنند ومخاليقها، وهو أعظمها، ووال على صنعاء ومخاليقها وهو أوسطها، ووال على حضرموت ومخاليقها وهو أدناها. والجنند مسماة بجنند بن شهران — بطن من المعافر. قال عمارة: وبالجنند مسجد بناه معاذ ابن جبل الخ

وحضرموت وطماء ونجران والبحرين وعمان وغيرها ، يعلمها أحكام الدين كلها ، وافترض على أهل كل جهة قبول رواية أميرهم ومعلمهم ، فصح قبول خبر الواحد الثقة عن مثله مبالغا الى رسول الله (ص) .  
ومن ترك القرآن أو ما صح عن رسول الله (ص) لقول صاحب أو غيره سواء كان راوي ذلك الخبر أو غيره فقد ترك ما أمره الله تعالى باتباعه ، لقول لم يأمره الله تعالى قط بطاعته ولا باتباعه . وهذا خلاف لأمر الله تعالى

وليس فضل الصاحب عند الله بموجب تقليد قوله وتأويله ، لانه تعالى لم يأمر بذلك ، لكنه بموجب تعظيمه ومحبته وقبول روايته فقط لان هذا هو الذي أوجب الله تعالى

### النسخ

﴿ مسألة ﴾ والقرآن ينسخ القرآن والسنة ، والسنة تنسخ السنة والقرآن . قال الله عز وجل ( ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ) وقال تعالى ( لتبين للناس ما نزل اليهم ) وقال تعالى ( وما ينطق عن الهوى انه هو الاوحى يوحى ) وأمره تعالى ان يقول ( إن أتبع الا ما يوحى اليّ ) وقال تعالى ( ولو تقول علينا بعض الاقاويل لاخذنا منه باليمين ، ثم لقطعنا منه الوتين ، فما منكم من احد عنه حاجزين ) فصح ان كل ما قاله رسول الله (ص) فمن الله تعالى قاله ، والنسخ بعض من أبعاض البيان . وكل ذلك من عند الله تعالى

منع دعوى النسخ والتخصيص والتأويل

﴿ مسألة ﴾ ولا يحل لاحد ان يقول في آية أو في خبر عن رسول

الله (ص) ثابت : هذا منسوخ أو هذا مخصوص في بعض ما يقتضيه ظاهر لفظه ، ولا ان لهذا النص تأويلاً غير مقتضي ظاهر لفظه ، ولا ان هذا الحكم غير واجب علينا من حين وروده الا بنص آخر وارد بان هذا النص كما ذكره ، أو باجماع متيقن بانه كما ذكره ، أو بضرورة حسن موجبة انه كما ذكره ، والا فهو كاذب . برهان ذلك قول الله تعالى ( وما أرسلنا من رسول الا ليطاع ) وقوله تعالى ( وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه ليبين لهم ) وقال تعالى ( بلسان عربي مبين ) وقال تعالى ( وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه ) وقال تعالى ( فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم ) فقوله تعالى ( وما أرسلنا من رسول الا ليطاع ) موجب طاعة رسول الله (ص) في كل ما أمر به ، وقوله ( اطيعوا الله ) موجب طاعة القرآن . ومن ادعى في آية أو خبر نسخاً فقد أسقط وجوب طاعتها ، فهو مخالف لامر الله تعالى في ذلك ، وقوله تعالى ( وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه ليبين لهم ) موجب أخذ كل نص في القرآن والاحبار على ظاهره ومقتضاه في اللغة العربية . فمن ادعى في شيء من ذلك ان المراد به غير ما يقتضيه لفظه في اللغة العربية فقد خالف قول الله تعالى وحكمه ، وقال عليه عز وجل الباطل وخالف قوله عز وجل . ومن ادعى ان المراد بالنص بعض ما يقتضيه في اللغة العربية لا كل ما يقتضيه فقد أسقط بيان النص ، واسقط وجوب الطاعة له بدعواه الكاذبة ، وهذا قول على الله تعالى بالباطل . وليس بعض ما يقتضيه النص بأولى بالاعتصار عليه من سائر ما يقتضيه . وقوله تعالى ( فليحذر الذين يخالفونه عن امره ) موجب

الوعيد على من قال لا يجب علي موافقة أمره ، وموجب أن جميع النصوص على الوجوب . ومن ادعى تأخير الوجوب مدة ما فقد أسقط وجوب الطاعة لله تعالى ، ووجوب ما أوجب الله عز وجل من طاعة رسوله (ص) في تلك المدة . وهذا خلاف لأمر الله عز وجل ، فإذا شهد لدعوى من ادعى بعض ما ذكرنا قرآن وسنة ثابتة إما بإجماع وأما بنقل صحيح فقد صح قوله ووجب طاعة الله تعالى في ذلك . وكذلك من شهدت لضرورة الجس لانها فعل الله تعالى في النفوس ، والأفهي أقوال مؤدية الى إبطال الاسلام ، وإبطال جميع العلوم ، وإبطال جميع اللغات كلها . وكفى بهذا فسادا ، وبالله تعالى التوفيق

#### أما الإجماع إجماع الصحابة

﴿ مسألة ﴾ والإجماع هو ما يتقن ان جميع أصحاب رسول الله (ص) عرفوه وقالوا به ولم يختلف منهم أحد ، كتيقنتنا أنهم كلهم رضي الله عنهم صلوا معه عليه السلام الصلوات الخمس كما هي في عدد ركوعها وسجودها ، أو علموا انه صلاها مع الناس كذلك ، وأنهم كلهم صاموا معه أو علموا انه صام مع الناس رمضان في الحضر ، وكذلك سائر الشرائع التي تيقنت مثل هذا اليقين ، والتي من لم يقر بها لم يكن من المؤمنين . وهذا ما لا يختلف أحد في أنه إجماع ، وهم كانوا حينئذ جميع المؤمنين لا مؤمن في الارض غيرهم ، ومن ادعى ان غير هذا هو إجماع كلف البرهان على ما يدعي ولا سبيل له اليه .

﴿ مسألة ﴾ وما صح فيه خلاف من واحد منهم رضي الله عنهم ولم يتقن ان كل واحد منهم رضي الله عنهم عرفه ودان به فليس إجماعا ، لأن

من ادعى الاجماع هاهنا فقد كذب ، وقتنا ما لا علم له به ، والله تعالى

يقول ( ولا تقف ما ليس لك به علم )

الاجماع بعد الصحابة متعذر

﴿ مسألة ﴾ ولو جاز ان يتيقن اجماع أهل عصر بعدم أولهم عن آخرهم على حكم نص لا يقطع فيه باجماع الصحابة رضي الله عنهم لوجب القطع بأنه حق وحجة . وليس كان يكون اجماعا . أما القطع بأنه حق وحجة فلما ذكرناه قبل باسناده من قول رسول الله ( ص ) « لن تزال طائفة من أمتي ظاهرة على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله » فصح من هذا أنه لا يجوز البتة أن يُجمع أهل عصر ولو طرفة عين على خطأ ، ولا بد من قائل بالحق فيهم . واما انه ليس اجماعا فلأن أهل كل عصر بعد عصر الصحابة رضي الله عنهم ليس جميع المؤمنين وانما هم بعض المؤمنين . والاجماع انما هو اجماع جميع المؤمنين لا اجماع بعضهم .

ولو جاز ان يسمى اجماعا ماخرج عن الجملة واحد لا يعرف أو وافق سائرهم أو يخالفهم — لجاز ان يسمى اجماعا ماخرج عنهم فيه اثنان وثلاثة وأربعة وهكذا أبدا حتى يرجع الامر ان يسمى اجماعا ماقاله واحد ، وهذا باطل . ولكن لا سبيل الى تيقن اجماع جميع أهل عصر بعد الصحابة رضي الله عنهم ، لكثرة اعداد الناس بعدمهم ، ولأنهم طبقوا ما بين المغرب والمشرق ، ولم تكن الصحابة رضي الله عنهم كذلك ، بل كانوا عددا يمكننا حصره وضبطه وضبط أقوالهم في المسألة . وبالله تعالى التوفيق .

وقد قال بعض الناس يعلم ذلك من حيث يعلم رضاه أصحاب مالك وأصحاب أبي حنيفة وأصحاب الشافعي بأقوال هؤلاء . ( قال علي ) وهذا

خطأ، لأنه لا سبيل الى ان تكون مسألة قال بها أحد من هؤلاء الفقهاء الا وفي أصحابه من يمكن أن يخالفه فيها وان وافقه في سائر أقواله  
رد المتنازع فيه الى الكتاب والسنة

﴿ مسألة ﴾ والواجب اذا اختلف الناس أو نازع واحد في مسألة ما أن يرجع الى القرآن وسنة رسول الله (ص) لا الى شيء غيرهما، ولا يجوز الرجوع الى عمل أهل المدينة ولا غيرهم، برهان ذلك قول الله عز وجل (يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) فصيح أنه لا يحل الرد عند التنازع الى شيء غير كلام الله تعالى وسنة رسوله (ص) وفي هذا تحريم الرجوع الى قول أحد دون رسول الله (ص) لان من رجع الى قول انسان دونه عليه السلام فقد خالف أمر الله تعالى بالرد اليه والى رسوله، لا سيما مع تعليقه تعالى ذلك بقوله (ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) ولم يأمر الله تعالى قط بالرجوع الى قول بعض المؤمنين دون جميعهم، وقد كان الخلفاء رضي الله عنهم كأبي بكر وعمر وعثمان بالمدينة وعملهم باليمن ومكة وسائر البلاد وعمل عمر وعثمان بالبصرة والكوفة ومصر والشام، ومن الباطل المتيقن المتمتع الذي لا يمكن — ان يكونوا رضي الله عنهم طوعا وعلم الواجب والحلال والحرام عن سائر الامصار واقتصروا به على أهل المدينة. فهذه وصفتهم سوء تد أعاذهم الله تعالى منها، وقد عمل ما لوك بني أمية باسقاط بعض التكبير من الصلاة وبتقديم الخطبة على الصلاة في العيد حتى فشا ذلك في الارض فصيح أنه لا حجة في عمل أحد دون رسول الله (ص) (المنار) بقية المسائل في إبطال النجاس وتقدم في التفسير